E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/31/15
21 November 2023
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة الحادية والثلاثون
القاهرة، 16-18 كانون الأول/ديسمبر 2023

البند 16 من جدول الأعمال المؤقت

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025

موجز

تتضمن هذه الوثيقة الخطة البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لعام 2025. وقد وُضِعت في الصيغة الذي ستقدَّم بها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأشهر المقبلة. ولا تتضمّن الوثيقة معلومات عن الموارد المطلوبة لأنّ الأمين العام للأمم المتحدة هو وحده المخوَّل إصدار معلومات من هذا القبيل، وذلك في ميزانية الأمم المتحدة البرنامجية المقترَحة التي تستعرضها الهيئات الحكومية الدولية المختصة في الأمم المتحدة تمهيداً لإقرارها من قِبل الجمعية العامة. ولذلك، من المحتمَل أن تدخل على هذا الاقتراح تعديلاتٌ أثناء عملية الاستعراض. وتقدّم هذه الوثيقة أيضاً بعض الملامح عن أداء البرنامج في عام 2023، التي صيغت على أساسها خطة عام 2025.

واللجنة مدعوّة إلى الاطلاع على الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2025 وتقديم التوصيات حسب الاقتضاء.

المحتويات

الصفحة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي لعام 2023 3

التوجه العام 3

برنامج العمل 7

البرنامج الفرعي 1 تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية 7
البرنامج الفرعي 2 العدل بين الجنسين، والسكان والتنمية الشاملة للجميع 11
البرنامج الفرعي 3 الازدهار الاقتصادي المشترك 16
البرنامج الفرعي 4 الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا 20
البرنامج الفرعي 5 تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة 25
البرنامج الفرعي 6 الحوكمة ومنع نشوب النزاعات 30

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي لعام 2023

التوجه العام

الولايات والخلفية

22.1 تناط باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مهمة تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية. وتنبثق هذه الولاية من الأولويات المحددة في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنها قرار المجلس 1818 (د-55) المنشئ للجنة والقرار 69/1985 الذي عدّل اختصاصاتها تأكيداً على البعد الاجتماعي في مهمّتها. وقد رحّبت الدول الأعضاء، في الدورة الاستثنائية السابعة للجنة التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر 2022، بطلب جيبوتي الانضمام إلى اللجنة. وصادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على هذه التوصية في قراره E/RES/2023/22، لتتسع عضوية الإسكوا إلى 21 بلداً من أصل 22 بلداً في جامعة الدول العربية. وجيبوتي هو خامس بلد من مجموعة أقل البلدان نمواً يستفيد من دعم اللجنة.

22.2 يلوح أفق خطة التنمية المستدامة الطموحة لعام 2030 بسرعة، ومع ذلك، لا يزال التقدم المحرز نحو تحقيق أهدافها في المنطقة العربية متفاوتاً، ويستلزم عدد كبير من التحديات والثغرات المعالجة. وفي المنطقة ما يلزم من رأس مال بشري وموارد حيوية لتأمين حياة كريمة وعادلة لجميع شعوبها، ركيزتها الرخاء المشترك. غير أنّ مكاسب التنمية معرضة للتلاشي في ظلّ النزاعات وعدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية، وضعف الحوكمة، والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وآثار تغيّر المناخ على النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية وسلاسل الإنتاج والاستهلاك. لكنّ كل تحدّ هو أيضاً فرصة. ويمكن تحقيق العديد من التزامات التنمية المستدامة التي أعادت التأكيد عليها الدول الأعضاء في قمة أهداف التنمية المستدامة الأخيرة من خلال الدعم االصحيح، الذي يتقاطع مع مسارات وأولويات التنمية الوطنية. والإسكوا، إذ تسترشد بالمبادئ والحقوق العالمية، والولايات الموكلة إليها، تتمتع بمكانة فريدة تمكّنها من الاستفادة من مسارات التحوّل الستة المقترحة لتمكين الجهات المؤتمنة على الأهداف من الإسراع في تحقيقها، بما في ذلك أقل البلدان نمواً الخمسة. اللجنة بما تملكه من خبرة متعددة التخصصات في مجالات مثل العمل المناخي، والانتقال إلى الطاقة المتجددة والنظم الغذائية المستدامة، والحماية الاجتماعية الشاملة، وتحسين الوصول إلى أسواق العمل، أو الابتكار والتحول الرقمي؛ وما ابتكرته من أدوات تفاعلية لمحاكاة السياسات، أدّت إلى تحسين القدرات البشرية والمؤسسية لتحفيز صنع السياسات واتخاذ القرارات بالاستناد إلى الأدلة؛ وما تقوم به من دور فاعل في عقد الحوار وبناء توافق الآراء والدعوة، تمثل رصيداً هاماً في مساندة تقدم المنطقة وبلدانها على مسار تحقيق الأهداف. وتبقى الإسكوا على التزامها بالمشاركة، عند الاقتضاء، مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وتسخير نهج الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره، من أجل ابتكار حلول وتحقيق نتائج إنمائية تحظى بالإجماع على التنفيذ.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية المؤثرة لعام 2025

22.3 عملاً بالولايات المحددة ودعماً لطموح الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف، يتمحور برنامج عمل اللجنة لعام 2025 حول ما يلي: تحديد وطرح خيارات جديدة في مجال السياسات، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من الأدلة الحاسمة، المدعومة بتحليل الاتجاهات والتنبؤ بها، وتوسيع وتعزيز مجموعة أدوات النمذجة ومحاكاة السياسات القائمة على البيانات ومستودعات المعارف [على النحو المبين في النتيجة 2 في إطار البرنامج الفرعي 4]؛ تقديم المشورة التقنية وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لاستخدام ثروة المعلومات والأدوات في دعم صنع القرار بالاستناد إلى الأدلة، بما في ذلك من خلال تسهيل تبادل الممارسات الجيدة بين النظراء داخل المنطقة وخارجها، وتعزيز التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون بين المناطق؛ الاستفادة من دور اللجنة في عقد الاجتماعات لتكون بمثابة منتدى إقليمي لوضع المعايير وتشجيع الحوارات الشاملة، على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي، بهدف التوسط والتوصل إلى توافق في الآراء حول حلول إنمائية قابلة للتطبيق؛ الدعوة إلى اتباع نهج قائمة على المبادئ والحقوق، للإسراع في التقدم نحو تحقيق الأهداف والمقاصد، تعتمدها الحكومات والمجتمعات بأسرها، وتضع أولويات المنطقة في صلب الرؤية العالمية. وتواصل الإسكوا إعطاء الأولوية للاستثمار في مشاريع عالية الأثر، يجري تجديدها وفقاً لنموذج مرن واضح الأسس وعلى ضوء مسارات التحوّل الستة للإسراع في تنفيذ خطة عام 2030، وتعميم الاحتياجات الخاصة بالنساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة لتحقيق نتائج إنمائية أكثر شمولاً وإنصافاً وذات أثر مضاعف عبر القطاعات.

22.4 وستركز اللجنة عملها على مواضيع مثل العمل المناخي؛ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي والمياه العابرة للحدود؛ والانتقال إلى مصادر جديدة ومتجددة للطاقة ونظم غذائية مستدامة؛ والحدّ من الفقر المتعدّد الأبعاد وتحسين الحماية الاجتماعية؛ والعدل بين الجنسين والعدالة الاجتماعية؛ والتنمية الاجتماعية المنصفة والشاملة، التزاماً بمبدأ "عدم إهمال أحد"؛ وتعزيز التكامل الإقليمي بوسائل منها تحسين سياسات الاقتصاد الكلي والمال والتجارة، والقدرة التنافسية في بيئة الأعمال، وإتاحة الفرص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والتمويل المبتكر للحلول الإنمائية، بما في ذلك إدارة القدرة على تحمّل الديون؛ والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في تحسين توفّر الأدلة وإمكانية الوصول إليها، وزيادة الشفافية؛ والاستفادة من التحول الرقمي لرفع قدرة المؤسسات العامة؛ والحوكمة وتقييم المخاطر العابرة للحدود والتخفيف من حدتها، بما في ذلك النزاعات؛ وتعزيز فعالية وكفاءة الإدارة العامة.

22.5 وتحرص الإسكوا على مراعاة خصوصيات البلدان وتنوّعها في تحديد الاحتياجات الإنمائية، بحيث ترصد الفوارق بين أقل البلدان العربية نمواً والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تشهد نزاعات، وتلبي ما تتفرد به كلّ مجموعة من احتياجات، وتدعم البلدان الأعضاء الخمسة المعنيّة في الوفاء بالتزامات برنامج عمل الدوحة لصالح أقلّ البلدان نمواً 2022-2031.

22.6 وفي إطار النهج التعاوني مع منظمات أخرى، وشراكتها الاستراتيجية مع المنظمات الحكومية الدولية، مثل جامعة الدول العربية وهيئاتها الفرعية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/لجنة المساعدة الإنمائية، ومؤسسات تمويل التنمية العاملة في المنطقة، مثل البنك الإسلامي للتنمية، تواصل الإسكوا العمل على توطيد التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والتواصل مع المؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر، عبر منابر مثل منصة الشبكة الأكاديمية للحوار التنموي،

ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، بما في ذلك اتحاد المصارف العربية وغرف التجارة في المنطقة العربية، وذلك لضمان اتباع نهج تشاركي في تحديد حلول ونتائج إنمائية تتشارك جميع الجهات المعنية ملكيّتها بحيث لا يهمل أحد. كما تشجع على نهج تشارك فيه جميع الجهات الحكومية وتستكشف فرص تعاون وشراكات ومبادرات جديدة لتوسّع نطاق الدعم الذي تقدّمه للدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال تسهيل الوصول إلى الحلول المبتكرة والتكنولوجيات الجديدة والمعارف والبيانات والخبرات، والتمويل الإضافي لأولويات التنمية المستدامة الوطنية والإقليمية.

22.7 وفي ما يتعلق بالتنسيق والربط بين الوكالات، ستواصل الإسكوا الاضطلاع بدور قيادي في المنطقة العربية في تنفيذ برنامج الأمين العام للإصلاح، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 279/72. وستعمل الإسكوا، بصفتها منسقاً مشاركاً لمنصة التعاون الإقليمي والائتلافات المواضيعية الفرعية، بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي ومكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة على تعزيز التكامل والتآزر بين الأنشطة التي تنفذها وتلك التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، والبنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، لتضمن مواءمتها الكاملة مع الالتزامات الواردة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

22.8 وفي ما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2025 إلى الفرضيات التالية:

(أ) تتيح السياقات الإنمائية والسياسية الوطنية والإقليمية والعالمية للجنة تقديم المشورة بشأن السياسات العامة والدعم التقني على نحو متكامل، وبناء قدرات الدول الأعضاء؛

(ب) لا تزال الدول العربية الأعضاء في الإسكوا، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة عموماً، ملتزمة بالتعاون دون الإقليمي والأقاليمي والبَيني بشأن القضايا العابرة للحدود؛

(ج) لا تزال الجهات الشريكة في التنمية ملتزمة بمبادرات ومشاريع مشتركة لدعم الدول الأعضاء وتنفيذ حلول التنمية المستدامة؛

(د) البيئة التشغيلية، وبالتالي قدرة اللجنة على تنفيذ برنامجها باستخدام الطرائق المتاحة، لا تعوقها الكوارث الطبيعية، أو جائحة عالمية أخرى، أو شواغل مرتبطة بالسلامة والأمن بسبب الآثار غير المباشرة للنزاع أو عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

22.9 وتبقى الإسكوا ملتزمة بإدماج منظور مراع لنوع الجنس في أنشطتها ونواتجها ونتائجها، بما في ذلك من خلال دعم الدول الأعضاء في وضع أطر سياسات شاملة تراعي اعتبارات الجنسين بهدف معالجة مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية مترابطة مع تمكين المرأة [على النحو المبيّن في النتيجة غير المقررة لعام 2023 والنتيجة 3 من البرنامج الفرعي 2، والنتيجة 1 من البرنامج الفرعي 3]. وبالإضافة إلى الدعوة المحددة السياق والهدف وتوفير الأدلة المطلوبة، ستواصل اللجنة بناء قدرات الجهات الفاعلة والمؤسسات الوطنية وتعزيز التعلّم من الأقران في مجالات المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية والسكان والتنمية الشاملة، ضمن إطار المساءلة العالمي عن المساواة بين الجنسين، وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 16/2013.

22.10 وستسترشد الإسكوا باستراتيجية الأمين العام لإدماج منظور الإعاقة لتواصل تزويد الدول الأعضاء فيها بتوصيات قائمة على الأدلة في مجال السياسات العامة والدعوة إلى اعتماد أطر وطنية تعزز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم، من خلال تدخلات هادفة في إطار الخطط الوطنية للتنمية

والحد من الفقر. ولتحقيق ذلك، ستواصل الإسكوا السعي إلى تعزيز الوصول إلى أسواق العمل والخدمات الاجتماعية الأساسية [على النحو المبين في النتيجتين 2 و3 في إطار البرنامج الفرعي 2]. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل اللجنة، من خلال فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة، زيادة التعاون وتمكين التبادلات بين الأقران لتحقيق قدر أكبر من إدماج منظور الإعاقة في المنطقة العربية.

22.11 ويراعي برنامج عمل اللجنة بشكل خاص احتياجات الشباب وكبار السن، مع التأكيد على ضرورة إدماجهم وتمكينهم كشرط حيوي لتنمية مستدامة شاملة. وبالإضافة إلى تعزيز وصول الشباب إلى فرص العمل [على النحو المبين في النتيجة 2 في إطار البرنامج الفرعي 2]، ستواصل الإسكوا العمل مع المؤسسات الأكاديمية لتحسين فهم الشباب لمبادئ المساهمة الفاعلة في تحقيق خطة عام 2030 بالتعاون مع سائر مكونات المجتمع وتشجيعهم عليها [على النحو المبين في النتيجة 2 في إطار البرنامج الفرعي 5].

أنشطة التقييم

22.12 تسترشد الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 بالتقييمات المنجزة لعام 2023 التالية:

(أ) التقييم الداخلي لاستراتيجية البيانات الخاصة بالإسكوا؛

(ب) استعراض مهمة الدعم الإداري التنفيذي للجنة.

22.13 وقد استند إعداد الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 إلى نتائج التقييمات المذكورة والدروس المُستفادة منها. فقد بيّن تقييم استراتيجية البيانات مثلاً الحاجة إلى تعزيز النهج المعتمد في نشر أدوات مبتكرة حديثة قائمة على التكنولوجيا، ولا سيما من خلال بناء قدرات موظفي الخدمة المدنية في الدول الأعضاء. كما ستعزز الإسكوا الإطار الداخلي للرصد والتقييم والتعلم لزيادة المرونة في تنفيذ جميع استراتيجياتها، بما في ذلك استراتيجية البيانات التي تم تقييمها، والاستراتيجيات الرقمية والابتكارية، واستراتيجية أهداف التنمية المستدامة المصاغة حديثاً. وأسهم استعراض مهمة الدعم الإداري التنفيذي في تبسيط العمليات الداخلية لدعم تنفيذ ولاية الإسكوا، من خلال المحافظة على زخم التحسينات في طريقة العمل الناتجة من عمليّة الإصلاح وتعزيزها.

22.14 ومن المقرر إجراء التقييمات التالية في عام 2025:

(أ) تقييم مواضيعي لعملية الإصلاح في الإسكوا ونموذجها التشغيلي الجديد (وفقاً لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية)؛

(ب) تقييم لإحدى مهام الدعم التشغيلي للجنة (مثل الإدارة، بما في ذلك الموارد البشرية و/أو الميزانية والمالية؛ والمشتريات) أو لأحد برامجها الفرعية الستة.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1
تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية

الهدف

22.15 يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيق هدف النهوض بالعمل المناخي ووضع سياسات متكاملة ومستدامة في مجالات أمن المياه والطاقة والغذاء.

الاستراتيجية

22.16 وتحقيقاً لهذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) نشر الخبرات الداخلية، وعند الاقتضاء، التعاون مع خبراء لتقييم أثر الاتجاهات والتحديات والفرص وتحليلها، ومن ثم نشر المنتجات المعرفية القائمة على البحوث المتعلقة بقضايا مثل الإدارة العابرة للحدود للمياه والموارد الطبيعية الأخرى، بما في ذلك الأراضي/التربة؛ والتنوع البيولوجي؛ والصناعات الاستخراجية والانتقال العادل والشامل في مجال الطاقة؛ والأمن الغذائي؛ ومسارات الاقتصاد الدائري؛ والتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، والحد من قابلية التأثر بالمناخ من خلال حلول مبتكرة وسهلة المنال لتمويل التدخلات المتعلقة بالمناخ والقدرة على الصمود؛ وتطوير منصات تفاعلية إقليمية للنمذجة قائمة على البيانات؛

(ب) تقديم المشورة والخبرة في المجالات التقنية وتلك المتعلقة بالسياسات، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية الإقليمية والوطنية والمحلية، لاستخدام أفضل المعارف والأدلة والأدوات في تحديد وتفعيل حلول فورية ومتوسطة وطويلة الأجل، وتعميم الاعتبارات المتعلقة بالمناخ والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في خطط وميزانيات التنمية الوطنية والقطاعية، وتحديد فرص تمويل الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ والتكيف معه؛

(ج) إتاحة منابر حكومية دولية وهيئات تقنية لتيسير الحوار بين القطاعات وبناء التوافق في الآراء والتبادلات بين الأقران من صانعي السياسات والممارسين والخبراء والمجتمع المدني وغيرهم من الشركاء في التنمية من داخل المنطقة العربية وخارجها، بهدف تعزيز التعاون والتنسيق على المستويات دون الإقليمي والبينيّ والأقاليمي؛ والتوافق على الأولويات والإجراءات الرامية إلى وضع أطر معيارية عابرة للحدود وإقليمية، تدعم وتعزّز الإدارة المستدامة للمياه والموارد الطبيعية الأخرى والنظم الغذائية المبتكرة، والانتقال إلى نُهُج التدوير، والوصول إلى مصادر الطاقة المستدامة والميسورة الكلفة والموثوقة، وتحسين قدرة البلدان والمجتمعات على الصمود؛

(د) الترويج للخطة العالمية على مستوى الحكومات الوطنية والهيئات الحكومية الدولية الإقليمية وسائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال دعم العمليات الإقليمية المتكاملة بشأن الإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق مقاصد محددة من أهداف التنمية المستدامة ورصده؛ وتشجيع الحلول المشتركة وتنسيق المواقف؛ والاستفادة من الشراكات القائمة وبناء شراكات جديدة لدعم تنفيذ الالتزامات وتعبئة الموارد اللازمة؛

(هـ) من خلال مركز خفض الانبعاثات الكربونية، زيادة فرص التعاون الإقليمي لتسريع خفض الانبعاثات وتسهيل تطبيق نموذج الاقتصاد الدائري للكربون، كعنصر أساسي في إدارة الانبعاثات وتحقيق تنمية أكثر استدامة وإنصافاً.

22.17 ومن المتوقع أن يفضي العمل الذي تؤديه الإسكوا إلى:

(أ) اعتماد الدول الأعضاء لأطر وطنية للسياسات العامة والتوصل إلى اتفاقات إقليمية بشأن العمل المناخي واستدامة الموارد الطبيعية؛ وخفض الانبعاثات؛ والانتقال إلى الطاقة المستدامة؛ والنظم الغذائية المتينة المدعومة بالزراعة المستدامة؛

(ب) تعزيز التعاون دون الإقليمي والأقاليمي في القضايا المبيّنة في الفقرة 22.17(أ)، ودعمه بشبكات شاملة وآليات ومنصات تنسيق تشاركية.

أداء البرنامج في عام 2023

الدول العربية الأعضاء مجهّزة بشكل أفضل للحصول على التمويل المناخي للعمل من أجل المياه

22.18 حدّد استعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء في عام 2023 التمويل المناخي لقطاع المياه كعامل أساسي في تسريع العمل على تحقيق خطة عام 2030. ولذلك، أطلق البرنامج الفرعي، بالشراكة مع جامعة الدول العربية، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق الأخضر للمناخ، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وحكومة السويد، المبادرة العربية لتعبئة تمويل المناخ من أجل المياه. ونظراً إلى الروابط الوثيقة بين المياه وتغيّر المناخ، والدور الحيوي للتمويل العام في توفير موارد تمويل المناخ الأساسية وحشد موارد أخرى، ركّزت المبادرة على تطوير القدرات الإقليمية لتعبئة التمويل للعمل في مجال المياه في ظلّ ظروف مناخية متغيّرة. وفي الوقت نفسه، عمل البرنامج الفرعي على تعزيز الفهم لدى أصحاب المصلحة الوطنيين وتحسين وصولهم إلى التمويل المناخي للعمل في مجال المياه، كما عمل على تحليل تدفقات التمويل المناخي واحتياجات البلدان العربية لتحقيق أهدافها المناخية المتعلقة بالمياه.

22.19 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.1) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.1
مقياس الأداء

2021 (فعلي)	*2022 (فعلي)*	*2023 (فعلي)*
تحديد النقص في التمويل كعامل رئيسي يعوّق التقدم في مجال الأمن المائي.	تحديد الدول الأعضاء التمويل المناخي للعمل في مجال المياه كعامل أساسي للتسريع في تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء وخطة عام 2030	تقديم خمس دول أعضاء (الأردن وتونس ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية) التزاماتها في مجالي المياه والمناخ إلى الجهات المانحة المحتملة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وصناديق المناخ في المنتدى العربي لتعبئة التمويل المناخي من أجل المياه

النتائج المقرّرة لعام 2025

النتيجة 1: زيادة استخدام منصات المعرفة الإقليمية للعمل المناخي المستنير

أداء البرنامج في عام 2023 والهدف لعام 2025

22.20 أسهم عمل البرنامج الفرعي في تسجيل 12,438 زيارة إلى منصات المعرفة الإقليمية و885 عمليّة تنزيل للمحتوى، فلم يتحقق الهدف المقرّر المتمثل في تسجيل 31,000 زيارة و29,000 عملية تنزيل. أدّت التغييرات الهيكلية في عام 2023 إلى الوصول المباشر والمفتوح إلى عدة مجموعات بيانات، فلم يعد من الممكن إجراء تقييم كامل لأداء البرنامج الفرعي في سعيه إلى تحقيق الهدف المقرّر.

22.21 ويعرض مقياس الأداء (الشكل I.22) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الشكل 1.22

مقياس الأداء: عدد زيارات منصات المعرفة الإقليمية وعدد عمليات التنزيل (سنوياً)

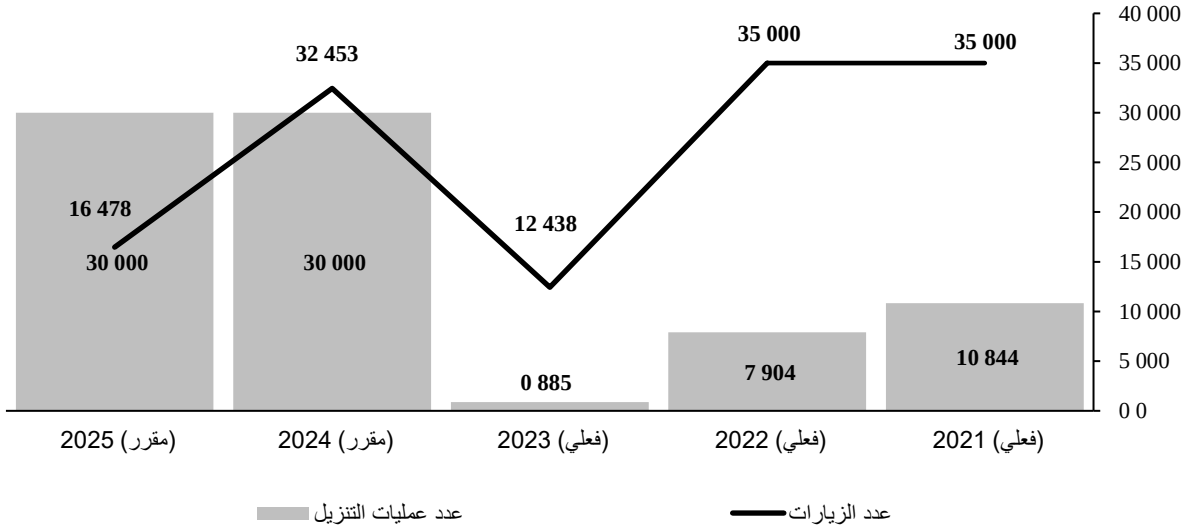

النتيجة 2: الانتقال المستدام إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذي يقوم على تحويل قطاع الصناعات الاستخراجية

أداء البرنامج في عام 2023 والهدف لعام 2025

22.22 أسهم عمل البرنامج الفرعي في حصول الدول الأعضاء على مجموعة من المنتجات المعرفية والأدلة حول دور المعادن والمواد الخام في دعم الانتقال في مجال الطاقة في المنطقة العربية، وفي تبادل الدول الأعضاء للخبرات والممارسات الجيدة، وفي تنسيق الإجراءات الوطنية على المستوى الإقليمي من خلال فريق الخبراء الإقليمي المعني بالصناعات الاستخراجية، وعبر منصة مخصصة لذلك ضمن أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2023، ما أدى إلى تحقيق الهدف المقرّر.

22.23 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.2) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.2
مقياس الأداء

2021 (فعلي)	*2022 (فعلي)*	*2023 (فعلي)*	*2024 (مقرّر)*	*2025 (مقرّر)*
إنشاء فريق الخبراء الإقليمي المعني بالصناعات الاستخراجية	إمكانية وصول الدول الأعضاء إلى المعلومات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية في المنطقة العربية	حصول الدول الأعضاء على مجموعة من المنتجات المعرفية والأدلة حول دور المعادن والمواد الخام في دعم الانتقال في مجال الطاقة في المنطقة العربية	وضع الدول الأعضاء أطر وطنية للسياسات العامة لدعم انتقال قطاع الطاقة الاستخراجية إلى نظم طاقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة	تنفيذ دولتين عضوين على الأقل توصيات في مجال السياسات العامة وأفضل الممارسات من أجل إنتاج مستدام للمواد الخام الحرجة
	وضع إطار استراتيجي وخارطة طريق، لدولة عضو واحدة (الكويت)، لتمكين التحوّل العادل والشامل والمنصف والآمن في مجال الطاقة، استناداً إلى إطار الاقتصاد الدائري للكربون	تبادل الدول الخبرات والممارسات الجيدة، وتنسيق الإجراءات الوطنية على المستوى الإقليمي من خلال فريق الخبراء الإقليمي المعني بالصناعات الاستخراجية ومنصة مخصصة ضمن أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2023		إفادة على الأقل 20 خبيراً في مجالات الصناعات الاستخراجية والطاقة من الدول الأعضاء عن فهم أفضل لسبل الانتقال المستدام إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتحوّل قطاع الصناعات الاستخراجية

النتيجة 3: الانتقال إلى نظم غذائية مستدامة في المنطقة العربية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025

22.24 يعاني أكثر من 50 مليون شخص، أي شخص واحد من كل 10 أشخاص، في المنطقة العربية حالياً من نقص التغذية، ويتوقع أن يرتفع هذا العدد في غياب تدابير سياسية مناسبة للانتقال إلى نظم غذائية مستدامة. ولا تعزز النظم الغذائية المستدامة الأمن الغذائي فحسب، بل إنها تحمي أيضاً الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اللازمة لصون الأمن الغذائي والتغذية للأجيال القادمة. وإدراكاً لأهمية الانتقال إلى نظم غذائية مستدامة، التزمت جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لها بوضع استراتيجية إقليمية للأمن الغذائي والزراعة واعتمادها. وفي عام 2023، وضع البرنامج الفرعي، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أداة إقليمية لتقييم الأمن الغذائي.

الدروس المستفادة والتغيير المقرّر

22.25 الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي هو أن تقييم حالة الأمن الغذائي لا يكفي وحده للتمكين من وضع سياسات مستنيرة بشأن توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها والتغذية على نحو منصف؛ وأن استدامة الموارد الطبيعية، مثل المياه والأراضي، وأنماط الإنتاج والاستهلاك تسهم بنفس الأهمية في تحقيق الأمن الغذائي. وفي تطبيق هذا الدرس، يتعاون البرنامج الفرعي مع الشركاء في تطوير منهجية إقليمية وأداة موسّعة لإجراء تقييمات شاملة للنظم الغذائية واستدامتها، بناءً على نتائج مشاورات النظام الغذائي التي أجريت مع أصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين والمحليين. كما يتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتوفير منصة تتبادل عبرها الدول الأعضاء المعارف وأفضل الممارسات، ويطور قدرتها على تطبيق الأداة على المستويين الإقليمي والوطني. وبذلك، يقدّم أدلة حيوية وتوصيات في مجال السياسات العامة، تساعد الدول الأعضاء على القيام بمثل هذا الانتقال.

22.26 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.3) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.3
مقياس الأداء

2021 (فعلي)	*2022 (فعلي)*	*2023 (فعلي)*	*2024 (مقرّر)*	*2025 (مقرّر)*
-	-	إمكانية وصول الدول الأعضاء إلى إطار رصد لتقييم الأمن الغذائي (على المستوى الإقليمي)	إمكانية وصول الدول الأعضاء إلى أداة/منهجية لإجراء تقييمات شاملة للنظم الغذائية الوطنية	وضع (أو اعتماد) دولة عضو واحدة على الأقل سياسات للانتقال إلى نظم غذائية مستدامة
			إجراء دولة عضو واحدة على الأقل تقييماً لنظمها الغذائية الوطنية باستخدام الأداة/ المنهجية الإقليمية	

البرنامج الفرعي 2
العدل بين الجنسين، والسكان والتنمية الشاملة للجميع

الهدف

22.27 يسهم هذا البرنامج الفرعي في هدف تحقيق التنمية الاجتماعية المنصفة والشاملة، والحدّ من عدم المساواة والفقر والبطالة، بما يتماشى مع مبدأ عدم إهمال أحد.

الاستراتيجية

22.28 لتحقيق هذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) تطوير منتجات معرفية وخيارات وحلول في مجال السياسات العامة، تقوم على تحليل للاتجاهات والتحديات والفرص وعلى القواعد والمعايير الدولية، وتتناول طائفة واسعة من القضايا المتصلة بالإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية؛ والعدالة الاجتماعية والعدل بين الجنسين، بما في ذلك في سياقات الأزمات وتغيّر المناخ؛ والحد من الفقر؛ وأوجه عدم المساواة؛ واحتياجات سوق العمل؛ والهجرة؛ ومواضيع شاملة مثل تمكين النساء والشباب وكبار السنّ والأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم من الفئات المعرّضة للمخاطر، وإشراكهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية كركيزة أساسية للتنمية الشاملة والمستدامة، وللتعافي بعد الأزمات؛ ودعم عمليات الاستعراض المقررة في الالتزامات والاتفاقات العالمية؛

(ب) تقديم المشورة والخبرة في المجالين التقني والسياسي إلى الدول الأعضاء، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية على المستوى الوطني لتقييم السياسات والأطر التشريعية، وتحديد وتفعيل التشريعات والحلول الإنمائية وأفضل الممارسات القابلة للتطبيق، وتعميم الاعتبارات المتعلقة بالحدّ من عدم المساواة، والمشاركة على قدم المساواة والعدالة الاجتماعية، والحماية الاجتماعية والاحتياجات المحددة للفئات المعرّضة للمخاطر في خطط وميزانيات التنمية الوطنية؛

(ج) تحسين المنهجيات القائمة وتطوير منهجيات جديدة وأدوات ذكية تفاعلية لمحاكاة الخيارات السياسية المقترحة وتحليل أثرها المحتمل على مسارات التنمية الشاملة الإقليمية والوطنية؛

(د) إشراك الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين والشركاء في التنمية في حوار لتيسير تبادل الممارسات الجيدة، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعلم من الأقران، والدعوة إلى اعتماد حلول في مجال السياسات العامة والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن قضايا مثل الهجرة، والفقر، والحماية الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية والمساواة، وحقوق المرأة وتمكينها اجتماعياً واقتصادياً، والشباب، وكبار السنّ، والأشخاص ذوي الإعاقة.

22.29 ومن المتوقع أن يفضي العمل الذي تؤديه الإسكوا إلى:

(أ) أطر للسياسات العامة واستراتيجيات وطنية تضعها وتعتمدها الدول الأعضاء لمعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية، وتعزيز العدالة الاجتماعية وضمان قدر أكبر من الإدماج والتمكين والمشاركة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، مع صون الحقوق المحدّدة للنساء والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين وغيرهم من الفئات المعرّضة للمخاطر؛

(ب) توسيع تغطية برامج الحماية الاجتماعية وسياسات القضاء على الفقر لتشمل جميع الفئات، لا سيما المعرّضة منها للمخاطر، وتحسين وصولها إلى فرص عمل لائقة ومنصفة.

أداء البرنامج في عام 2023

أطر قانونية جديدة لاقتصادات الرعاية تعزز العدل بين الجنسين وتمكّن المرأة اقتصادياً في لبنان

22.30 لاقتصاد الرعاية أهمية كبرى في تحقيق العدالة الاجتماعية، لكنه لم يكن يشكّل أولوية في المنطقة العربية حيث يقع عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر على عاتق النساء. وبسبب سوء توزيع أعمال الرعاية، سجّلت المنطقة أحد أدنى معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل في العالم، وتفاقمت النتائج في ظلّ النزاعات وعدم المساواة الهيكلية وجائحة كوفيد-19 (مع إغلاق المدارس ومراكز

الرعاية النهارية، لم تجد معظم النساء خياراً سوى ترك العمل لرعاية الأطفال والراشدين الأكبر سناً والأشخاص ذوي الإعاقة). وفي ظلّ هذه الأوضاع، تحوّل اقتصاد الرعاية أولويةً في خطط التنمية الوطنية والإقليمية. ولدعم الدول الأعضاء، عمل البرنامج الفرعي على توليد المعارف وجمع أفضل الممارسات، انطلاقاً من تحليل للوضع الراهن أجراه بالتعاون مع السلطات الوطنية المختصة. وعلى هذا الأساس، وضع البرنامج الفرعي خيارات في السياسات العامة خاصة بكل بلد بهدف تطوير الأطر القانونية القائمة. وبعد استكمال دراسة حالة لبنان، تم الالتزام بمجموعة من النقاط مع الوزارات المختصة، ما أدى إلى وضع قانونين جديدين يعترفان باقتصاد الرعاية ركيزةً أساسية لتمكين المرأة اقتصادياً، وتقديمهما إلى البرلمان اللبناني لاعتمادهما. وبالإضافة إلى ذلك، بناءً على تجربة لبنان، ولزيادة الوعي والارتقاء بالنقاش إلى المستوى الإقليمي، نظمت ورشتا عمل تدريبيتان للجنة الفرعية التابعة للجنة المرأة في الإسكوا.

22.31 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.4) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.4
مقياس الأداء

2021 (فعلي)	*2022 (فعلي)*	*2023 (فعلي)*
إمكانية وصول المشرعين في الدول العربية الأعضاء إلى توصيات السياسات العامة والمعارف حول أوجه الترابط بين اقتصادات الرعاية وتكافؤ الجنسين	إقامة حوار وطني بشأن اقتصاد الرعاية وتكافؤ الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً في دولة عضو واحدة (لبنان)	تقديم دولة عضو واحدة (لبنان) إلى البرلمان قوانين بشأن المساواة بين الجنسين والأسرة، تعترف باقتصاد الرعاية ركيزةً أساسية لتمكين المرأة اقتصادياً

النتائج المقرّرة لعام 2025

النتيجة 1: تعزيز فعاليّة وكفاءة نُظُم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية

أداء البرنامج في عام 2023 والهدف لعام 2025

22.32 أسهم عمل البرنامج الفرعي في قيام دولتين عضوين (تونس واليمن) بتحديد التحسينات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية نظم الحماية الاجتماعية فيهما، ممّا أدى إلى تحقيق الهدف المقرّر.

22.33 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.5) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.5
مقياس الأداء

2021 (فعلي)	*2022 (فعلي)*	*2023 (فعلي)*	*2024 (مقرّر)*	*2025 (مقرّر)*
تدريب مجموع 179 شخصاً (66 رجلاً و113 امرأة) من 17	تدريب موظفي الخدمة المدنية والمهنيين العاملين في مجال	قيام دولتين عضوين (تونس واليمن) بتحديد التحسينات اللازمة	قيام دولتين عضوين باعتماد تدابير لزيادة كفاءة وفعالية نظم	قيام دولتين عضوين إضافيتين باعتماد تدابير لزيادة كفاءة

2021 (فعلي)	2022 (فعلي)	2023 (فعلي)	2024 (مقرّر)	2025 (مقرّر)
دولة عضواً على أدوات لتوسيع نُظُم الحماية الاجتماعية	المساعدة الاجتماعية من ثلاث دول أعضاء (الأردن ومصر وموريتانيا) على إطار التقييم السريع لبرنامج الحماية الاجتماعية بهدف زيادة شمول نظم الحماية الاجتماعية	لزيادة كفاءة وفعالية نظم الحماية الاجتماعية فيهما	الحماية الاجتماعية فيهما	وفعالية نظم الحماية الاجتماعية فيهما
قيام دولة واحدة (الأردن) بتحليل شمول نُظُم الحماية الاجتماعية فيها	قيام دولتين عضوين (الأردن ومصر) بتحديد التحسينات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية نظم الحماية الاجتماعية فيهما، ولا سيما تلك المتعلقة بالتغطية الفعالة للفئات المستثناة حالياً			تبادل الدول العربية الأعضاء أفضل الممارسات بشأن سدّ الفجوات في نظم الحماية الاجتماعية من خلال منتدى أقاليمي للتبادل بين الأقران

النتيجة 2: نُهُج تركّز على المهارات لزيادة فرص الحصول على العمل

أداء البرنامج في عام 2023 والهدف لعام 2025

22.34 أسهم عمل البرنامج الفرعي في تمكين صانعي السياسات في 11 دولة عضواً (الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر والمملكة العربية السعودية) من الوصول إلى أدلة متعلقة بعوامل تؤثر على أسواق العمل (مثل مجموعات المهارات المطلوبة والشمول)، ما أدى إلى تحقيق الهدف المقرّر.

22.35 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.6) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.6
مقياس الأداء

2021 (فعلي)	2022 (فعلي)	2023 (فعلي)	2024 (مقرّر)	2025 (مقرّر)
قيام دولة عضو واحدة (قطر) بتجريب نموذج أولي لبوابة مطابقة المهارات مع الوظائف، القائمة على الذكاء الاصطناعي	تمكين السكان في سنّ العمل في أربع دول أعضاء (الأردن وقطر والكويت ولبنان) من تحديد فرص العمل بناء على مهاراتهم من خلال بوابة للذكاء الاصطناعي، في هذه	وصول صانعي السياسات العرب إلى أدلة حول عوامل تؤثر على سوق العمل (المهارات المطلوبة والشمولية)	استخدام ما لا يقل عن 10 مؤسسات أكاديمية في المنطقة العربية لراصد المهارات في سياق دعمها للتخطيط الوظيفي الذي يستهدف الخريجين	اعتماد دولتين عضوين على الأقل سياسات تتعلق بسوق العمل وصقل مهارات الشباب والسكان في سنّ العمل وتزويدهم بمهارات

2021 (فعلي)	2022 (فعلي)	2023 (فعلي)	2024 (مقرّر)	2025 (مقرّر)
	الحالة منصة "راصد المهارات" التي أطلقتها الإسكوا			جديدة تتناسب مع احتياجات سوق العمل

النتيجة 3: اعتماد الدول الأعضاء نهجاً متعدد الأبعاد للحد من الفقر

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025

22.36 انحصر تركيز العديد من استراتيجيات الحدّ من الفقر على فقر الدخل، مقاساً بتقديرات نقدية لدخل المعيشة اليومية. غير أنّ عوامل عديدة أخرى، مثل التعليم والعمل والصحة والسكن والسلامة والأمن، تسهم في ارتفاع مستويات الفقر بأشكاله المتعددة في المنطقة العربية، حيث يقدّر أن فرداً من كل أربعة أفراد يعيش في فقر. اعتمد البرنامج الفرعي منهجية تقيس أوجه الحرمان المتزامنة التي يواجهها الفقراء (دليل الفقر المتعدد الأبعاد)، ووضع أداة مساعدة لبناء الدليل. وتمكّن الأداة الدول الأعضاء من استخدام مسوح البيانات الجزئية لتقييم مدى انتشار أوجه الحرمان المتعدد الأبعاد وعمقها، وتتبع وضعها ونموها، ومحاكاة الصدمات والاستراتيجيات المختلفة للحدّ من الفقر.

الدروس المستفادة والتغيير المقرّر

22.37 والدرس المستفاد للبرنامج الفرعي هو أن بعض العوامل التي تؤثر على مستويات الفقر إقليمية وتتيح إجراء تحليل مقارن. ومع ذلك، لا يمكن تطبيق نهج واحد في جميع الدول الأعضاء بسبب اختلاف القيود ومدى تأثير العوامل المختلفة على مستويات الفقر الوطنية. وفي تطبيق هذا الدرس، يواصل البرنامج الفرعي العمل مع الوزارات المختصة في الدول الأعضاء ومع أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتكييف دليل الفقر المتعدد الأبعاد حسب السياقات الوطنية وتعزيز قدرة البلدان على تطبيق الأداة المساعدة لبناء الدليل. كما يعمل على دمج الاحتياجات الخاصة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في الدليل. بالتالي، يدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في استخدام دليل الفقر المتعدد الأبعاد والأداة المساعدة لوضع أطر وطنية للسياسات العامة من أجل الحدّ من الفقر بجميع أشكاله.

22.38 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.7) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.7
مقياس الأداء

2021 (فعلي)	2022 (فعلي)	2023 (فعلي)	2024 (مقرّر)	2025 (مقرّر)
تطوير دليل الفقر المتعدد الأبعاد والأداة المساعدة	قيام دولة عضو واحدة (دولة فلسطين) بتكييف دليل الفقر المتعدّد الأبعاد وطنياً	اعتماد دولتين عضوين (الصومال والعراق) دليل الفقر المتعدد الأبعاد لتحليل الفقر بجميع أشكاله	استخدام دولتين عضوين إضافيتين دليل الفقر المتعدد الأبعاد والأداة المساعدة لتقييم أسباب الفقر	اعتماد دولتين عضوين على الأقل أطراً للسياسات العامة/استراتيجيات

2021 (فعلي)	2022 (فعلي)	2023 (فعلي)	2024 (مقرّر)	2025 (مقرّر)
				للقضاء على الفقر بجميع أشكاله
			قيام دولة عضو واحدة بإدراج اعتبارات نوع الجنس والإعاقة في دليل الفقر المتعدد الأبعاد	استخدام دولتين عضوين إضافيتين دليل الفقر المتعدد الأبعاد والأداة المساعدة لتقييم أسباب الفقر

البرنامج الفرعي 3
الازدهار الاقتصادي المشترك

الهدف

22.39 يسهم هذا البرنامج الفرعي في هدف تحقيق النمو الاقتصادي المنصِف، وتعزيز الترابط والتكامل الإقليميَين، والنهوض بالتنفيذ الفعال لخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية دعماً لخطة عام 2030.

الاستراتيجية

22.40 لتحقيق هذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) تطوير وتوفير منتجات معرفية وأدلة لوضع سياسات متعلقة بالتجارة والخدمات اللوجستية والنقل، بما يشمل الفرص المتاحة لزيادة التكامل الإقليمي؛ والتخطيط للتنمية، من منظور سلوكي؛ والتنويع الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي؛ والقدرة على تحمل الديون وأطر ومبادرات السياسة المالية، كوسيلة لزيادة الحيز المالي للاستثمار في أولويات التنمية المستدامة؛ وتمويل المبادرات الإنمائية، بما في ذلك وضع أطر ومجموعات أدوات وطنية متكاملة للتمويل، لتعزيز كفاءة الإنفاق العام دعماً لأولويات ومسارات التنمية الوطنية؛

(ب) تعزيز المنصات التفاعلية القائمة على البيانات ونماذج محاكاة السياسات وتطوير منصات ونماذج جديدة بشأن مواضيع مختلفة مثل التدفقات التجارية والضرائب وتحسين إدارة الديون والإنفاق الاجتماعي وأثر سياسات المساواة بين الجنسين على الاقتصادات، والنمذجة الاقتصادية ضمن سياقات أوسع؛ وتشجيع تطبيق التكنولوجيات الحديثة، مثل سلاسل الكتل، كوسيلة لتسهيل التجارة والخدمات اللوجستية؛

(ج) تقديم المشورة والخبرة التقنية وفي مجال السياسات العامة إلى الدول الأعضاء، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية الوطنية والمحلية لنشر التصورات السلوكية والأدوات المتاحة للنمذجة والتنبؤ ومحاكاة الأثر دعماً لعمليات صنع القرار ووضع السياسات الرامية إلى توفير حلول فورية ومتوسطة وطويلة الأجل لمجموعة من التحديات الإنمائية الوطنية في المجالات المحددة في الفقرة 22.40؛

(د) تشجيع المزيد من التعاون والتنسيق على المستوين الوطني والإقليمي، بما في ذلك من خلال تبادل الممارسات الجيدة؛ وتعزيز توافق الآراء بشأن الأولويات والإجراءات، والمبادرات المشتركة الرامية إلى تحسين التكامل الإقليمي، وتيسير التجارة، وتشجيع الحلول المبتكرة للديون، وتأمين التمويل لمبادرات التنمية المستدامة.

22.41 ومن المتوقع أن يفضي العمل الذي تؤديه الإسكوا إلى:

(أ) تشجيع التخطيط للتنمية الوطنية استناداً إلى الأدلة؛ ووضع أطر وطنية للسياسات العامة تسنّها الدول الأعضاء للتصدي للتحديات الاقتصادية الهيكلية؛ وتحسين إدارة الديون والقدرة على تحملها؛ وتحسين الكفاءة والفعالية في النفقات العامة؛ وتعزيز الفرص التجارية والتنويع الاقتصادي، بما في ذلك من خلال تحسين البيئة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وخلق حيز مالي للاستثمار الاجتماعي وتقديم مجموعة أوسع من الخدمات الاجتماعية الأساسية؛

(ب) زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات الوطنية والإقليمية؛ وضمان قدر أكبر من المشاركة الاقتصادية وتمكين الأفراد، بمن فيهم أولئك المعرّضين للمخاطر.

أداء البرنامج في عام 2023

مصر تضع أول استراتيجية تمويل وطنية متكاملة (لدعم خطتها الوطنية للتنمية المستدامة)

22.42 بعد اعتماد استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030)، طلبت الحكومة المصرية الدعم لصياغة استراتيجيتها الوطنية المتكاملة للتمويل القائمة على الأدلة. واستجابة لهذا الطلب، أجرى البرنامج الفرعي، معتمداً على أدوات محاكاة السياسات والتمويل التي وضعتها اللجنة، 30 تقييماً لتحديد أوجه التفاوت في التمويل، والقيود على الحيز المالي، والنقص في التمويل. وانطلاقاً من النتائج، جرت مناقشات وطنية مستنيرة ركّزت على الفرص والتحديات والنهج المبتكرة لتمويل الالتزامات الوطنية بالتنمية المستدامة. وأسهم البرنامج الفرعي أيضاً في الحوار عن طريق تشجيع نهج قائم على المبادئ تشارك فيه الحكومة بأسرها، ويرتكز على الأولويات الإنمائية المحددة. وفي الوقت نفسه، تم دمج أدوات الإسكوا المستخدمة لدعم إطار التمويل الوطني المتكامل في مصر في الإرشادات العالمية ذات الصلة، وقد أثبتت بالفعل أهميتها في إعداد التحليلات "العميقة" والتقارير القطرية، التي ساعدت الدول الأعضاء على تحديد مسارات الانتقال من أجل الإسراع في تحقيق خطة عام 2030 (على النحو المشار إليه في أداء البرنامج الفرعي 5 لعام 2023). ويواصل البرنامج الفرعي دعم الأردن على مسار مماثل، وقد استكملت بالفعل التقييمات المذكورة.

22.43 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.8) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.8
مقياس الأداء

2021 (فعلي)	*2022 (فعلي)*	*2023 (فعلي)*
طلب دولة عضو واحدة (مصر) الدعم لتطوير استراتيجيتها الوطنية المتكاملة لتمويل أهداف التنمية المستدامة	إمكانية وصول دولتين عضوين (الأردن ومصر) إلى تقييمات مفصلة لأدوات تمويل التنمية الوطنية	وضع دولة عضو واحدة (مصر) استراتيجية تمويل وطنية متكاملة هي الأولى من نوعها في المنطقة

2021 (فعلي)	2022 (فعلي)	2023 (فعلي)
		إمكانية اطلاع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة على منهجية الإسكوا وأدواتها لدعم وضع استراتيجيات تمويل وطنية متكاملة

النتائج المقرّرة لعام 2025

النتيجة 1: تحسين فعالية السياسات الاقتصادية من منظور المساواة بين الجنسين

أداء البرنامج في عام 2023 والهدف لعام 2025

22.44 أسهم عمل البرنامج الفرعي في إحراز دولة عضو واحدة (الإمارات العربية المتحدة) تقدماً كبيراً في ترتيب المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، من المرتبة 120 إلى المرتبة 68 (على مدى السنوات الست الماضية)، ما أدى إلى تحقيق الهدف المقرّر.

22.45 أسهم البرنامج الفرعي كذلك في قيام دولة عضو واحدة (المغرب) بزيادة درجتها في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين من 0.598 إلى 0.624، وإن حافظت على مرتبة 136.

22.46 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.9) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.9
مقياس الأداء

2021 (فعلي)	2022 (فعلي)	2023 (فعلي)	2024 (مقرّر)	2025 (مقرّر)
تسجيل الدول الأعضاء نتيجة في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين تتراوح بين 0.492 و0.716 مقارنة بنتيجة عالمية تبلغ 0.677	وضع دولتين عضوين (الإمارات العربية المتحدة والمغرب) سياسات جديدة لتحسين المشاركة الاقتصادية للمرأة	تحسين ترتيب دولة واحدة على الأقل من الدولتين العضوين اللتين وضعتا سياسات جديدة لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين	إمكانية وصول صانعي السياسات العرب إلى أداة لمحاكاة التأثير الأوسع لسياسات المساواة بين الجنسين على الاقتصادات الوطنية	إمكانية استفادة صانعي السياسات العرب من تبادل الآراء بين الأقران بشأن أفضل الممارسات في معالجة الفجوات في المساواة بين الجنسين من خلال أطر للسياسات الإنمائية القطاعية
				تحسين ترتيب دولة واحدة على الأقل من الدولتين العضوين اللتين وضعتا سياسات جديدة لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين

النتيجة 2: النمذجة الاقتصادية ضمن سياقات أوسع ترشد عملية وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية

أداء البرنامج في عام 2023 والهدف لعام 2025

22.47 أسهم عمل البرنامج الفرعي في قيام ثلاث دول أعضاء (الإمارات العربية المتحدة وعمان وموريتانيا) بتطبيق نماذج التوازن العام القابل للحوسبة، فلم يتحقق بذلك الهدف المقرر في استخدام أربع دول أعضاء إضافية لهذه النماذج. ولم يتحقق هذا الهدف إذ تأثر دعم البرنامج الفرعي للدولة الرابعة (السودان) بتدهور الحالة الأمنية، ما أبطأ وتيرة المشاركة مقارنة بما كان متوقعاً وعرقل التقدم في تطبيق النموذج الوطني للتوازن العام القابل للحوسبة.

22.48 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.10) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.10
مقياس الأداء

2021 (فعلي)	*2022 (فعلي)*	*2023 (فعلي)*	*2024 (مقدّر)*	*2025 (مقدّر)*
استخدام الأردن نموذجاً تجريبياً للتوازن العام القابل للحوسبة على شبكة الإنترنت	استخدام دولتين هما دولة فلسطين واليمن نسختين وطنيتين من نموذج التوازن العام القابل للحوسبة	استخدام ثلاث دول أعضاء إضافية (الإمارات العربية المتحدة وعمان وموريتانيا) نماذج التوازن العام القابل للحوسبة	استخدام ثلاث دول أعضاء إضافية نماذج التوازن العام القابل للحوسبة	استخدام دولتين عضوين إضافيتين نماذج التوازن العام القابل للحوسبة

النتيجة 3: تحسين القدرة على تحمل الديون لزيادة الاستثمار في أولويات التنمية المستدامة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025

22.49 تفاقمت الفجوات في تمويل أهداف التنمية المستدامة بسبب جائحة كوفيد-19 والضغوط التضخمية العالمية، وارتفاع أسعار الفائدة، وعدم اليقين الجيوسياسي، ما أدى إلى إجهاد الميزانيات العامة وتعريض الموارد المتاحة لأولويات التنمية والقدرة على تحمل الديون للخطر. وازداد الدين العام في المنطقة العربية بشكل حادّ على مدى العقد الماضي إلى ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، ففرض ضغوطاً مالية كبيرة على البلدان العربية المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات متنامية ومتداخلة، وعلى أقل البلدان العربية نمواً التي تواجه خطر المديونية الحرجة أو تعاني بالفعل منها. ويدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في تصميم عمليات مقايضة الديون بالعمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة ومبادرات تحسين إدارة الديون وتنفيذها، وفي تحسين قدرتها على الوصول إلى أدوات تمويل مبتكرة.

الدروس المستفادة والتغيير المقرّر

22.50 الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي هو أن دعم الدول الأعضاء يستلزم تحليلاً وتوصيات في مجال السياسات العامة، مصممة حسب البنى والعمليات المالية الوطنية، ومنابر تيسّر تبادل المعارف والتعلم من الأقران بين الممارسين في مكاتب إدارة الديون من المنطقة وخبراء ومؤسسات على المستوى العالمي. وفي تطبيق هذا الدرس، يواصل البرنامج الفرعي تحسين مجموعة المنتجات المعرفية والأدوات الموحّدة (والمكيفة حسب الاحتياجات الوطنية) لإدارة محسنة ومستدامة للديون. كما يعمل على بناء القدرات المؤسسية والبشرية لنشر هذه الأدوات. ويستفيد البرنامج الفرعي من قدرته على حشد المشاركين، ليوفّر منابر لتبادل الآراء بين الأقران داخل المنطقة العربية وخارجها.

22.51 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.11) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.11
مقياس الأداء

2021 (فعلي)	*2022 (فعلي)*	*2023 (فعلي)*	*2024 (مقرّر)*	*2025 (مقرّر)*
إمكانية وصول الدول الأعضاء إلى تحليل إقليمي للإنفاق الاجتماعي وأدوات لرصده وتحسين كفاءته في التخصيص، والقدرة على تحمل الديون، وحلول التمويل المبتكرة	إنشاء شبكة من الجهات المسؤولة عن إدارة الديون والخبراء في المنطقة العربية كجهة مرجعية لتبادل أفضل الممارسات والمعارف بشأن القدرة على تحمل الديون في المنطقة العربية	إمكانية وصول الدول الأعضاء إلى تحليلات إقليمية ووطنية بشأن تحسين القدرة على إدارة الديون وإلى حلول مبتكرة للديون من أجل زيادة الحيّز المالي للاستثمار في أولويات التنمية	إمكانية وصول دولتين عضوين إلى أدوات خاصة بكل بلد وتحسين قدرتهما على استخدامها لتحسين إدارة الديون وإيجاد حلول مبتكرة لها ووضع استراتيجيات مستدامة لتمويلها	استخدام الدول الأعضاء الأدوات الموحّدة لإيجاد حلول مبتكرة للديون ووسائل مستدامة لتمويلها

البرنامج الفرعي 4
الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا

الهدف

22.52 يسهم هذا البرنامج الفرعي في هدف تعزيز عملية وضع الأطر الإحصائية الرسمية، وتحسين نوعية الإحصاءات وتوافرها، والنهوض بمجتمع المعلومات من خلال تسريع دمج التكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

الاستراتيجية

22.53 لتحقيق هذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) بناء قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية على تنفيذ المعايير والمنهجيات وأفضل الممارسات الإحصائية الدولية المتطورة وتكييفها؛ وتعزيز الاستخدام المتكامل لمصادر البيانات غير التقليدية والمبتكرة المدعومة بالعلوم والبيانات الإحصائية الجغرافية؛

(ب) تزويد صانعي السياسات والممارسين في الدول الأعضاء بأدلة اجتماعية واقتصادية حاسمة وبتوصيات في السياسات العامة، مدعومة بتحليل للتحديات والفرص الناشئة عن توافر التكنولوجيات الحديثة المرتبطة بتحديث النظم الإحصائية، والنهوض بالحكومة الرقمية، وتعزيز النفاذية الرقمية، وتسريع التحول الرقمي الشامل؛

(ج) بناء القدرات البشرية والمؤسسية الوطنية على إنتاج إحصاءات وبيانات جيدة واستخدامها، بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بنوع الجنس والإعاقة، من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة، ومجتمع المعلومات، والتحول الرقمي؛ وتقديم الخبرة التقنية لدعم تصميم وتنفيذ أطر السياسات العامة والمنهجيات الإحصائية والاستراتيجيات والخطط لتسخير التكنولوجيات الناشئة والتكنولوجيا الرقمية والابتكار من أجل التنمية المستدامة، بما يتماشى مع الخطط والأولويات الوطنية؛

(د) عقد منتديات حكومية دولية وتقنية لتعزيز توافق الآراء وتيسير الحوار والتبادلات بين صانعي السياسات والممارسين والخبراء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى من داخل المنطقة العربية وخارجها، من أجل تحفيز الاستثمارات في البيانات والتكنولوجيا وتشجيع التعاون والشراكات والتنسيق داخل المنطقة ومع مناطق أخرى وزيادة القيمة التي تولّدها الإحصاءات والبيانات الجغرافية المكانية والتكنولوجيات الرقمية والناشئة لدعم تقدّم المنطقة نحو تحقيق خطة عام 2030.

22.54 ومن المتوقع أن يفضي العمل الذي تؤديه الإسكوا إلى:

(أ) تحسين توافر الإحصاءات الرسمية المتوافقة مع المبادئ الإحصائية الدولية، والبيانات غير التقليدية الجغرافية المكانية، وبيانات أهداف التنمية المستدامة والمخرجات الإحصائية الإقليمية؛ واستخدامها من قبل الدول الأعضاء وشركاء التنمية لاتخاذ القرارات وصنع السياسات على أساس الأدلة؛

(ب) تصميم الدول الأعضاء وتنفيذها لأطر وطنية وإقليمية سليمة للسياسات العامة واستخدام التكنولوجيات الناشئة والابتكار من أجل التحول الرقمي، والنفاذ الرقمي، وتحسين عمل المؤسسات العامة، وإشراك المواطنين في صنع القرار؛ وتمكين التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ضوء الأمن السيبراني.

أداء البرنامج في عام 2023

الدول العربية الأعضاء تعتمد مؤشراً موحّداً لأسعار الاستهلاك

22.55 تعطي المؤشرات الوطنية لأسعار الاستهلاك لمحة عن أنماط الاستهلاك المحلية، غير أنها لا تأخذ في الحسبان اتجاهات التضخم والتقلّبات في كلفة السلع والخدمات على المستويين دون الإقليمي

والإقليمي، وهي مؤشرات لا تقلّ أهمية في وضع السياسات المحلية والتكامل الاقتصادي والتجارة. لذلك، وضع البرنامج الفرعي مؤشراً جديداً موحّداً لأسعار الاستهلاك، يرتكز على سلعة موحدة من السلع والخدمات، ويهدف إلى تسهيل المقارنة بين اتجاهات التضخم الوطنية وإلى ضمان الاتساق في تقييم التقارب الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي. وإضافة إلى ما يوفّره المؤشر من أدلة حيوية لسياسات الاقتصاد الكلي المحلية، يهدف في تصميمه إلى تعزيز القرارات المتعلقة بالسياسات العامة على نطاق المنطقة العربية، ولا سيما تلك المتعلقة بالتجارة والاقتصادات عبر الحدود. كما طوّر البرنامج الفرعي أداةً خاصة بالمؤشر وعمل على بناء قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية على استخدامها لوضع مؤشرات وطنية. ونتيجة لهذا العمل، أتيح المؤشر الموحد لعشر دول أعضاء في الفترة 2011-2023، ووضعت مؤشرات دون إقليمية لبلدان مجلس التعاون الخليجي ومجموعات البلدان الأخرى.

22.56 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.12) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.12
مقياس الأداء

2021 (فعلي)	*2022 (فعلي)*	*2023 (فعلي)*
وضع منهجية موحدة لمقارنة توجهات التضخم بين البلدان ومجموعات البلدان إضافة إلى تقييمات متسقة لأسعار الاستهلاك	تجريب المؤشر الموحّد لأسعار الاستهلاك في ستّ دول أعضاء (الأردن والسودان والعراق ودولة فلسطين ومصر والمغرب)	استخدام عشر دول أعضاء (الأردن والبحرين والسودان والعراق وعمان ودولة فلسطين وقطر والكويت ومصر والمغرب) المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك لدعم صنع القرار بالاستناد إلى الأدلة وصنع السياسات المتعلقة بالاقتصادات والتجارة على المستوى الوطني وعبر الحدود

النتائج المقرّرة لعام 2025

النتيجة 1: إجراء تقييمات وتطوير استراتيجيات للتنمية الرقمية على المستويين الوطني والإقليمي

أداء البرنامج في عام 2023 والهدف لعام 2025

22.57 أسهم عمل البرنامج الفرعي في قيام دولتين عضوين إضافيتين (الجزائر ومصر) باستكمال الاستعراضات الوطنية للتنمية الرقمية التي تجرى كل سنتين، ليصير المجموع 12 دولة عضواً تجري هذه الاستعراضات، وقيام دولة عضو إضافية (دولة فلسطين) بوضع استراتيجية وطنية للتنمية الرقمية، ما أدى إلى تحقيق الهدف المقرّر.

22.58 ويعرض مقياس الأداء (الشكل II.22) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الشكل II.22
مقياس الأداء: عدد الدول الأعضاء التي أجرت استعراضات وطنية للتنمية الرقمية وصمّمت استراتيجيات للتنمية الرقميّة (عدد تراكمي)

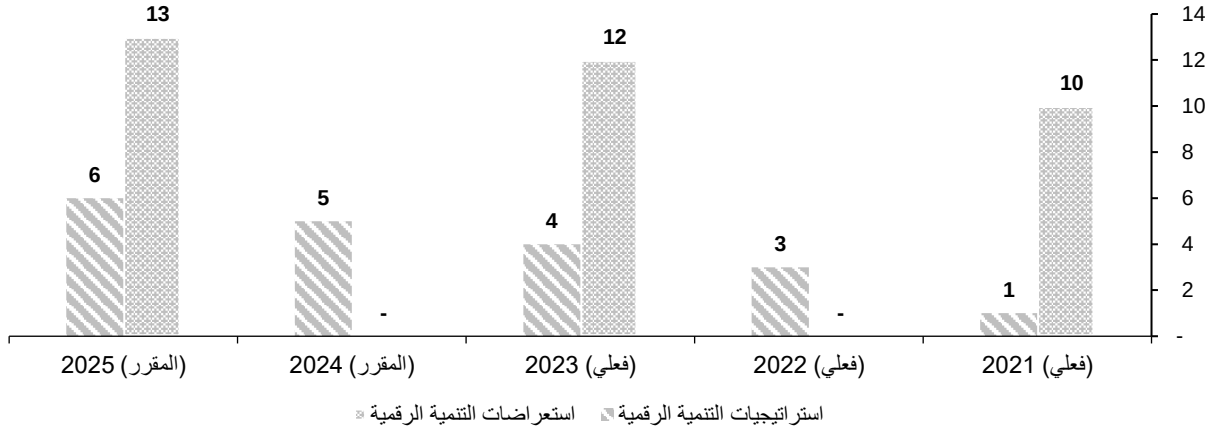

النتيجة 2: حصول واضعي السياسات العرب على أدلة موثوقة عند الطلب، مدعومة بالذكاء الاصطناعي والقدرات الجغرافية المكانية

أداء البرنامج في عام 2023 والهدف لعام 2025

22.59 أسهم عمل البرنامج الفرعي في إطلاق منصة التعاون الإقليمي للدول العربية لمركز دعم البيانات والسياسات، وهو عبارة عن منصة إقليمية مركزية لإدارة البيانات وتحليلها عبر شبكة من المكونات المترابطة التي تعمل معاً لالتقاط البيانات ومعالجتها وإنتاجها واستخدامها لدعم صنع القرار ودفع التنمية المستدامة في المنطقة العربية، ما أدى إلى تحقيق الهدف المقرّر.

22.60 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.13) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.13
مقياس الأداء

2021 (فعلي)	*2022 (فعلي)*	*2023 (فعلي)*	*2024 (مقرّر)*	*2025 (مقرّر)*
إمكانية استخدام الدول الأعضاء ثماني أدوات تفاعلية لمحاكاة السياسات العامة	إمكانية وصول الدول الأعضاء إلى مجموعات بيانات (إحصائية وغير إحصائية) وطنية وإقليمية وعالمية إضافية	إمكانية وصول الدول الأعضاء إلى منصة إقليمية مركزية لإدارة البيانات وتحليلها (مركز دعم البيانات والسياسات التابع لمنصة التعاون الإقليمي للدول العربية)	قيام الدول الأعضاء بتوليد الأدلة ومحاكاة (أثر) خيارات السياسة العامة من خلال ما لا يقل عن خمس أدوات تفاعلية مدعومة بالذكاء الاصطناعي والبيانات الجغرافية المكانية	إمكانية وصول الدول الأعضاء إلى البيانات الوطنية المخصصة والمراعية للسياق ولوحات تتبع السياسات العامة التي تحتوي على البيانات وأدوات السياسات العامة (التي توفرها كيانات الأمم المتحدة في المنطقة)

النتيجة 3: الأدلة الإحصائية الجغرافية تعزز عملية صنع القرار والتخطيط الإنمائي في المنطقة العربية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025

22.61 لضمان عدم إهمال أحد، لا بد من الإجابة على أسئلة "ماذا" و"متى" و"أين". يساعد جمع هذه البيانات في قياس أكثر القضايا أهمية في حياة الناس اليومية. ولتوجيه السياسات وخطط التنمية على النحو الأنسب، لا بد من توفر أدلة دقيقة بما يكفي تساعد صانعي القرار على تحديد الاحتياجات والتحديات الخاصة بكل مكان. ولذلك، انتقل العديد من الأجهزة الإحصائية الوطنية في المنطقة العربية من الإحصاءات على مستوى البلد إلى إحصاءات على مستوى المقاطعات والمدن، لكن لا تتوفر لها إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة مثل الصور الساتلية ورصد الأرض، ولا القدرة على استخدامها. ولمعالجة هذا النقص، قام البرنامج الفرعي بتشغيل مختبر للإحصاءات الجغرافية لتوحيد المعلومات الإحصائية الجغرافية المتاحة من خلال مصادر البيانات المفتوحة وتوسيع نطاقها، من أجل تجميع الإحصاءات وتحليلها وعرضها.

الدروس المستفادة والتغيير المقرّر

22.62 والدرس المستفاد للبرنامج الفرعي هو أن دعم البيانات الإحصائية المتاحة بالمعلومات الإحصائية الجغرافية يعزز قدرة الدول الأعضاء على وضع حلول إنمائية هادفة ومكيفة حسب السياق. وبتطبيق هذا الدرس، يقوم البرنامج الفرعي بجمع طبقات مختلفة من المعلومات الإحصائية الجغرافية والتوفيق بينها وتوفيرها من خلال محرك بحث ذكي يستخدم التعلم الآلي، فيتيح إجراء تحليل متعدد الأبعاد للمؤشرات المتعلقة بالمجتمع والاقتصاد والبيئة. وفي الوقت نفسه، يبني البرنامج الفرعي قدرة الأجهزة الإحصائية الوطنية على استخدام مجموعات البيانات الجغرافية المكانية لإنتاج ونشر أدلة محسّنة من أجل صنع السياسات والتخطيط الإنمائي في المنطقة العربية.

22.63 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.14) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.14
مقياس الأداء

2021 (فعلي)	*2022 (فعلي)*	*2023 (فعلي)*	*2024 (مقرّر)*	*2025 (مقرّر)*
-	إنشاء مختبر للإحصاءات الجغرافية في المنطقة العربية	إمكانية وصول جميع الدول الأعضاء إلى أول 12 طبقة من المعلومات الإحصائية الجغرافية	إمكانية وصول جميع الدول الأعضاء إلى 12 طبقة إضافية من المعلومات الإحصائية الجغرافية، ولا سيما تلك المتعلقة بالمناخ والبيئة	إنتاج جهازين إحصائيين وطنيين على الأقل في المنطقة العربية مجموعات بيانات إحصائية جغرافية
		إطلاق دولتين عضوين (الأردن ولبنان) مشروعاً تجريبياً لدعم		

2021 (فعلي)	2022 (فعلي)	2023 (فعلي)	2024 (مقرّر)	2025 (مقرّر)
		مجموعات البيانات الإحصائية بمعلومات جغرافية مكانية		

البرنامج الفرعي 5
تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

الهدف

22.64 يسهم هذا البرنامج الفرعي في هدف تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية بما يتماشى مع خطة عام 2030، والنهوض بالتعاون داخل المنطقة، واعتماد نَهج أصحاب المصلحة المتعددين في معالجة القضايا الرئيسية للتنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

الاستراتيجية

22.65 لتحقيق هذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) الدعوة إلى مبادئ خطة عام 2030، ولا سيما الالتزام بعدم إهمال أحد واعتماد نهج محوره الإنسان في تحقيق التنمية؛ والاستفادة من الشراكات القائمة، وبناء شراكات جديدة وغير تقليدية مع القطاع الخاص، بما في ذلك اتحاد المصارف العربية وغيره من المؤسسات المالية، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، ومراكز البحوث لتعميم نهج تتشارك فيه جميع الجهات الحكومية وشرائح المجتمع؛

(ب) تطوير ونشر منتجات معرفية مدعومة بتحليل لتقدّم الدول الأعضاء نحو تحقيق خطة عام 2030، وتعزيز التحولات الستة والحلول الإنمائية التحويلية كوسيلة لتسريع التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية؛

(ج) عقد منابر مختلفة من ضمن المنتدى العربي للتنمية المستدامة وبشكل يتصل به، والتأكد من استمرار دعمها ومتابعتها، وذلك تيسيراً للحوار والتفاعل بين أصحاب المصلحة المتعددين وعمليات التبادل بين الأقران من بلدان المنطقة ومن خارجها، والتشجيع على توافق الآراء بشأن أولويات التنمية المستدامة الوطنية والإقليمية والإجراءات المتخذة بشأنها؛ وتعزيز جهود التعاون والتنسيق بين بلدان المنطقة ومع مناطق أخرى (في ما بين بلدان الجنوب) وجهود التعاون الثلاثي؛ ودعم التعاون العابر للقطاعات، ومواءمة أولويات وخطط التنمية الوطنية مع خطة عام 2030 ومع الموارد المتاحة للتنفيذ؛

(د) دعم وبناء القدرات الفردية والمؤسسية لإجراء عمليات متكاملة في الرصد والإبلاغ، على المستويات المحلي والوطني والإقليمي، عن التقدّم المحرز نحو تحقيق مقاصد محدّدة ضمن أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال بناء القدرات الوطنية والمؤسسية على إعداد

الاستعراضات الوطنية الطوعية؛ وإعداد ونشر التوصيات بشأن السياسات العامة؛ والتأكيد على منظور المنطقة العربية على الصعيد العالمي؛ وتعزيز التنسيق بين القطاعات في عمل اللجنة على دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحقيق الأهداف.

22.66 ومن المتوقع أن يفضي العمل الذي تؤديه الإسكوا إلى:

(أ) تعزيز التزام واضعي السياسات والممارسين؛ والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية؛ والقطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المالية؛ والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث؛ ومنظمات المجتمع المدني، من داخل المنطقة العربية وخارجها، بمبادئ خطة عام 2030؛

(ب) واعتماد الدول الأعضاء والشركاء في التنمية لنهج أكثر تشاركية يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره لتنفيذ ومتابعة أولويات أهداف التنمية المستدامة والإجراءات المتصلة بها؛

(ج) تحسين استخدام الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين لمنصات الحوار والدعوة المتاحة، كوسيلة لتحقيق التوافق في الآراء والتعلم من النظراء والتنسيق على المستويات الوطني (على مستوى المؤسسات وفي ما بينها) ودون الإقليمي والبينيّ والأقاليمي والعالمي؛ وتعبئة التمويل المستدام والمحدّد الهدف للإسراع في تحقيق خطة عام 2030.

أداء البرنامج في عام 2023

فرص الاستثمار لحفز التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عام 2030

22.67 استعداداً لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023، حثّ الأمين العام جميع الدول الأعضاء على تقديم التزامات وطنية، بما في ذلك المجالات ذات الأولوية للاستثمار، من أجل الإسراع نحو تحقيق الأهداف بحلول عام 2030. ولدعم الدول الأعضاء في هذا المسعى، أعدّ البرنامج الفرعي تقارير متعمقة لثلاث دول أعضاء (الأردن وعُمان ومصر). ويلخّص كل تقرير التقدّم الذي أحرزه البلد نحو تحقيق الأهداف، ويحاكي كلفة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً للأولويات الوطنية، ويقدر التمويل الذي يمكن تأمينه من خلال مجموعة من إصلاحات السياسات العامة، بما في ذلك إصلاح النظم الضريبية والسياسات التجارية، وزيادة كفاءة الإنفاق الاجتماعي، وتحسين بيئة الأعمال، حسب كل سياق وطني. وإذ يأخذ البرنامج الفرعي في الاعتبار الترابط بين أهداف التنمية المستدامة، نسّق المدخلات عبر مجموعات العمل في الإسكوا لاقتراح فرص استثمارية لكل بلد من البلدان الثلاثة، ما سيكون له آثار مضاعفة على تحقيق الأهداف، وبالتالي يزيد من كفاءة الإنفاق واستخدامه لتمويل مبادرات إنمائية أخرى. وعمل البرنامج الفرعي أيضاً مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية لدعم صياغة التزامات وطنية لمؤتمر القمة طموحة وقابلة للتحقيق.

22.68 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.15) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.15
مقياس الأداء

2021 (فعلي)	*2022 (فعلي)*	*2023 (فعلي)*
-	-	إيفاء دولتين عضوين (الأردن ومصر) بالتزاماتهما الوطنية للإسراع نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030
		استفادة دولة عضو إضافية (عمان) من تحليل التنبّؤات والدعم وتحديدها فرص الاستثمار لحفز التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

النتائج المقرّرة لعام 2025

النتيجة 1: تحسين إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية من خلال عملية تتسم بطابع رسمي للتعلّم من الأقران داخل بلدان المنطقة وفي ما بينها

أداء البرنامج في عام 2023 والهدف لعام 2025

22.69 أسهم عمل البرنامج الفرعي في استفادة دولتين عضوين إضافيتين (دولة فلسطين واليمن) من التعلم من الأقران في سياق الاستعراضات الوطنية الطوعية، ما أدى إلى تحقيق الهدف المقرّر.

22.70 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.16) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.16
مقياس الأداء

2021 (فعلي)	*2022 (فعلي)*	*2023 (فعلي)*	*2024 (مقرّر)*	*2025 (مقرّر)*
استفادة الدول الأعضاء في الإسكوا من أول نشاط للتعلم من الأقران بشأن القضايا المنهجية لإعداد التقارير في إطار خطة عام 2030	مشاركة دولتين عضوين (الجمهورية العربية السورية وعمان) في عملية توأمة (مبادرة تجريبية للتعلم من الأقران في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية) لمناقشة الحلول للتحديات القائمة وتحديد أفضل	استفادة دولتين إضافيتين من الدول الأعضاء (دولة فلسطين واليمن) من نُهُج التعلّم من الأقران في الاستعراضات الوطنية الطوعية (ممارسات التوأمة ومجموعات تركيز مخصصة)	تطبيق دولتين إضافيتين من الدول الأعضاء نُهُج التعلّم من الأقران في الاستعراضات الوطنية الطوعية (ممارسات التوأمة ومجموعات تركيز مخصصة)	تطبيق دولتين إضافيتين من الدول الأعضاء نُهُج التعلّم من الأقران في الاستعراضات الوطنية الطوعية (ممارسات التوأمة ومجموعات تركيز مخصصة)

2021 (فعلي)	2022 (فعلي)	2023 (فعلي)	2024 (مقرّر)	2025 (مقرّر)
	الممارسات طوال عملية الاستعراض			
				تبادل الدول الأعضاء أفضل الممارسات من داخل المنطقة وخارجها بشأن إجراء الاستعراضات الوطنية الطوعية

النتيجة 2: لخريجي الجامعات دور في النهج القائم على المبادئ الذي تشارك فيه جميع فئات المجتمع لتحقيق الأهداف

أداء البرنامج في عام 2023 والهدف لعام 2025

22.71 أسهم البرنامج الفرعي في عمل مركز الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات والحوسبة في الجامعة الأمريكية في بيروت، الذي التزم بدمج المبادئ والالتزامات المشتركة المتصلة بالأهداف في برامجه، ما أدى إلى تحقيق الهدف المقرّر.

22.72 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.17) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.17
مقياس الأداء

2021 (فعلي)	2022 (فعلي)	2023 (فعلي)	2024 (مقرّر)	2025 (مقرّر)
إقامة حوار منهجي بين الإسكوا والأوساط الأكاديمية، وتشجيع مشاركة المؤسسات الأكاديمية في المناقشات بشأن أهداف التنمية المستدامة	مساهمة بحوث المؤسسات الأكاديمية العربية في مجالات تركز على أهداف التنمية المستدامة في الحوارات الإقليمية والوطنية حول تحقيق خطة عام 2030	التزام هيئة تدريس جامعية واحدة في دولة عضو واحدة (مركز الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات والحوسبة في الجامعة الأمريكية في بيروت) بدمج المبادئ والالتزامات المشتركة المتصلة بالأهداف في برامجها	قيام مؤسستين أكاديميتين في المنطقة العربية بدمج المبادئ والالتزامات المشتركة المتصلة بالأهداف في برامجهما	استخدام المؤسسات الأكاديمية في أربع دول أعضاء على الأقل حكايات الإسكوا لتعميم مبادئ خطة عام 2030 والأهداف بين الشباب

النتيجة 3: زيادة استثمارات القطاع الخاص في أولويات التنمية المستدامة الإقليمية والوطنية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025

22.73 لمشاركة القطاع الخاص في تحقيق خطة عام 2030 أهمية كبرى، ومع ذلك لا يزال حضوره في مبادرات التنمية في المنطقة العربية محدوداً جداً وغير منسّق. حلّل البرنامج الفرعي الفرص المتاحة ونظّم حواراً بشأن تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. كما قدّم دعماً تقنياً لاتحاد المصارف العربية للوفاء بالتزامه بتعبئة ما يصل إلى تريليون دولار في تمويل أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

الدروس المستفادة والتغيير المقرّر

22.74 والدرس المستفاد للبرنامج الفرعي هو أن زيادة استثمارات القطاع الخاص في أولويات التنمية المستدامة الإقليمية والوطنية تستلزم أطراً فعالة للسياسات العامة تعزّز مواءمة نماذج الإدارة والممارسات التشغيلية ومتطلبات الكشف عن البيانات في القطاع الخاص مع أهداف التنمية المستدامة. وبتطبيق هذا الدرس، يدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في إقامة حوار إقليمي مع القادة في القطاع الخاص، من خلال تشكيل تحالف لقادة الأعمال العرب من أجل التنمية المستدامة والعمل مع اتحاد المصارف العربية، لتعزيز توافق الآراء بشأن أولويات وطرائق التنمية المستدامة القابلة للاستثمار التي يمكن للقطاع الخاص أن يسهم فيها. وبعد أن يضمن البرنامج الفرعي التزاماً على المستوى الإقليمي، ييسّر حوارات مماثلة على المستوى الوطني لزيادة الموارد وتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة التي لها أولوية وطنيّة.

22.75 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.18) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.18
مقياس الأداء

2021 (فعلي)	*2022 (فعلي)*	*2023 (فعلي)*	*2024 (مقرّر)*	*2025 (مقرّر)*
-	-	التزام اتحاد المصارف العربية بتعبئة ما يصل إلى تريليون دولار في تمويل أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030	تنظيم الدول الأعضاء والقادة في القطاع الخاص حواراً إقليمياً بشأن أولويات أهداف التنمية المستدامة والفرص المتاحة لمساهمة القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية	عمل دولة عضو واحدة على الأقل مع ممثلين عن القطاع الخاص لوضع مجموعة من الأولويات والفرص المتاحة لمساهمة القطاع الخاص في مسارها الوطني للتنمية المستدامة

البرنامج الفرعي 6
الحوكمة ومنع نشوب النزاعات

الهدف

22.76 يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيق هدف النهوض بمجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع، لا سيما بالنسبة للشعوب التي تعيش تحت الاحتلال أو في حالات النزاع أو ما بعد النزاع؛ وتحسين الحوكمة وتعزيز المؤسسات العامة التي تتَّسم بالفعالية والكفاءة وتخضع للمساءلة؛ وتعزيز تقديم الخدمات.

الاستراتيجية

22.77 لتحقيق هذا الهدف، يرمي البرنامج الفرعي إلى:

(أ) وضع وتقديم أدلة وتوصيات في مجال السياسة العامة إلى الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة والشركاء المعنيين بهدف التصدي للتحديات واغتنام الفرص لحفز التنمية البشرية، مع التركيز على التخفيف من أثر النزاع والاحتلال على القدرة على تحقيق الأهداف، وعلى المخاطر العابرة للحدود؛ وتحسين الحوكمة وقدرات المؤسسات على تقديم الخدمات الأساسية والاستجابة للصدمات؛ وزيادة التعاون الإقليمي في مجال الحوكمة والإدارة العامة على نحو فعال؛ وتعزيز قدرة بيئة الأعمال على المنافسة، بما في ذلك من خلال آليات حماية المستهلك؛

(ب) توفير الخبرة التقنية والمنهجيات والأدوات، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية لتحديد وتفعيل الحلول الفورية والمتوسطة والطويلة الأجل، التي تهدف إلى خفض المخاطر المرتبطة بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإدارية الناشئة وبالصدمات المحتملة؛ وتحسين عملية صنع السياسات الوطنية والتخطيط الإنمائي مع مراعاة المخاطر، وزيادة الشفافية وإمكانية الوصول وكفاءة الخدمات التي تقدمها الدولة؛ وزيادة الفعالية في المنافسة وحماية المستهلك؛

(ج) تعزيز توافق الآراء بشأن الأولويات والإجراءات اللازمة للحدّ من أثر النزاع، وغيره من المخاطر والصدمات، بما في ذلك الأثر على قدرة الدول الأعضاء على التقدّم في تنفيذ خططها الإنمائية الوطنية؛

(د) دعم البلدان الخمسة الأقلّ نمواً الأعضاء في الإسكوا، في إطار برنامج عمل الدوحة (2022-2031) لتعزيز قدراتها المؤسسية على تحقيق خطة عام 2030 والخروج من فئة أقلّ البلدان نمواً؛

(هـ) بناء قدرة المؤسسات الفلسطينية على استخدام نهج قائم على الحقوق في التنمية، من أجل التخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي للاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك الحدّ من الاعتماد غير المتكافئ على المساعدات الدولية.

22.78 ومن المتوقع أن يفضي العمل الذي تؤديه الإسكوا إلى:

(أ) تحسين فهم التحديات والمخاطر الإنمائية والوقاية منها، بما في ذلك النزاعات، والتخفيف من أثرها على مسارات التنمية الوطنية؛

(ب) زيادة فعالية المؤسسات العامة، ولا سيما في البلدان الخمسة الأقلّ نمواً الأعضاء في الإسكوا، وتعزيز قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية بطريقة شفافة وشاملة ويسهل الوصول إليها؛

(ج) تفعيل نهج قائم على الحقوق ومراع للسياق في التخطيط الإنمائي وصنع السياسات؛

(د) بيئة أعمال أكثر تنافسية وحماية أكثر فعالية للمستهلك.

أداء البرنامج في عام 2023

صنع السياسات والتخطيط التنموي مع مراعاة المخاطر في ليبيا

22.79 الآليات المؤسسية للوقاية من المخاطر وإدارتها ضعيفة أو غير موجودة، على الرغم من الأزمات المتعددة الأبعاد التي تطال عدّة بلدان عربية. وفي عام 2021، طلبت تسع دول أعضاء (الأردن والجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين ولبنان وليبيا واليمن)[1] من البرنامج الفرعي أن يعمل، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، على بناء القدرات الوطنية لوضع سياسات وإعداد تقارير مراعية للمخاطر. واستجابة لهذه الطلبات، وضع البرنامج الفرعي إطاراً مفاهيمياً لقياس المخاطر كمياً، ونشر المرصد العربي للمخاطر الذي يحدّد أسباب الانكشاف الكبير على المخاطر وضعف القدرة على الصمود، ويمكن لجميع الدول الأعضاء الاطلاع عليهما.

22.80 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.19) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.19
مقياس الأداء

2021 (فعلي)	*2022 (فعلي)*	*2023 (فعلي)*
طلب تسع دول أعضاء (الأردن والجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق ولبنان وليبيا واليمن) الدعم لتعزيز قدرتها على وضع السياسات والخطط الإنمائية المراعية للمخاطر	إمكانية وصول الدول الأعضاء إلى المرصد العربي للمخاطر، الذي يحدّد أسباب الانكشاف الكبير على المخاطر وضعف القدرة على الصمود	إنشاء دولة عضو واحدة (ليبيا) فريقاً وطنياً معنياً بالمخاطر ووضعها نهجاً استباقياً مراعياً للمخاطر في صنع سياساتها وخططها الإنمائية لمواجهة التحديات الراهنة وتحسين القدرة على الصمود إزاء الصدمات
		إطلاق تسع دول أعضاء مبادرة لتفعيل النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام باعتماد نهج للأمن البشري مراع للمخاطر

(1) اللجنة الفرعية لذوي العلاقة المتعددين لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية هي هيئة فرعية تابعة للجنة العربية للتنمية المستدامة في جامعة الدول العربية.

النتائج المقرّرة لعام 2025

النتيجة 1: صانعو السياسات يحددون التحديات الإنمائية على المستوى الوطني

أداء البرنامج في عام 2023 والهدف لعام 2025

22.81 أسهم عمل البرنامج الفرعي في قيام ثلاث دول أعضاء (لبنان ومصر واليمن) بتطبيق منهجية دليل تحديات التنمية في التقييمات الوطنية، ومن ثم إصدار تقارير وطنية عن تحديات التنمية البشرية، ما أدى إلى تحقيق الهدف المقرّر.

22.82 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.20) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.20
مقياس الأداء

2021 (فعلي)	*2022 (فعلي)*	*2023 (فعلي)*	*2024 (مقرّر)*	*2025 (مقرّر)*
استخدام البلدان أدلة عالمية، مثل دليل التنمية البشرية، لتقييم فعالية خططها الإنمائية الوطنية	وصول الدول الأعضاء إلى مجموعة أدوات لتقييم أثر التحسينات في أبعاد ومؤشرات محددة على أدائها العام في دليل تحديات التنمية العالمية، وأداة لتصميم وتكييف أدلة وطنية لتحديات التنمية	وضع ثلاث دول أعضاء (لبنان ومصر واليمن) تقييمات وطنية وتقارير وطنية عن تحديات التنمية البشرية، استناداً إلى نتائج دليل تحديات التنمية	استخدام موظفي الخدمة المدنية في ثلاث دول أعضاء على الأقل أدلة وطنية لتحديات التنمية، ودمجهم هذه الأدلة في العمليات الوطنية للتخطيط الإنمائي	إمكانية وصول الدول الأعضاء إلى التقييمات الإقليمية للتحديات الإنمائية التحويلية

النتيجة 2: تحسين سياسات حماية المستهلك في المنطقة العربية

أداء البرنامج في عام 2023 والهدف لعام 2025

22.83 أسهم عمل البرنامج الفرعي في نشر تقرير عن الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في المنطقة العربية يتضمّن موجزات قطرية ويقترح توصيات للدول الأعضاء عن كيفية تحسين الأطر الوطنية لحماية المستهلك، ما أدى إلى تحقيق الهدف المقرر. وصار بإمكان الدول الأعضاء كذلك ولوج بوابة التشريعات العربية التي تتضمن معلومات عن قوانين ولوائح حماية المستهلك في كل بلد عربي.

22.84 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.21) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.21
مقياس الأداء

2021 (فعلي)	*2022 (فعلي)*	*2023 (فعلي)*	*2024 (مقرّر)*	*2025 (مقرّر)*
حضور 16 دولة عضو منتدى المنافسة الثاني للمنطقة العربية	مشاركة جميع الدول العربية الأعضاء في منتدى المنافسة الثالث للمنطقة العربية	إمكانية اطلاع واضعي السياسات العرب على توصيات بشأن كيفية تحسين الأطر الوطنية لحماية المستهلك	تبادل الدول الأعضاء المعارف والممارسات الجيدة بشأن حماية المستهلك	وضع دولة عضو إضافية أو إصلاحها قوانين حماية المستهلك أو إجراءات الإنفاذ المتربطة بها
تنفيذ ثلاث دول أعضاء (عُمان والكويت والمملكة العربية السعودية) تشريعات جديدة بشأن المنافسة	وضع دولة عضو واحدة (لبنان) قانوناً للمنافسة، واعتماد دولة عضو إضافية (الكويت) تشريعات إضافيّة بشأن المنافسة	إمكانية ولوج الدول الأعضاء بوابة التشريعات العربية التي تتضمن معلومات عن قوانين ولوائح حماية المستهلك في كل بلد عربي	وضع دولتين عضوين أو إصلاحهما قوانين حماية المستهلك	
	توسيع دولة عضو واحدة (عُمان) نطاق عمل سلطة المنافسة			

النتيجة 3: تحديث نظم الإدارة العامة من أجل حوكمة فعالة وشفافة وتنمية اجتماعية واقتصادية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025

22.85 لا تزال المنطقة تواجه تحديات عديدة ومعقّدة على مستوى الحوكمة العامة، بما في ذلك انكشاف المؤسسات على المخاطر، وقلّة الإنجازات الإنمائية، وعدم فعالية الإدارة العامة، وضعف خطط الإصلاح والتنمية. وقد ركّز البرنامج الفرعي في أنشطته المعيارية وفي بناء القدرات حتى الآن على تعميم المبادئ الأحد عشر للحوكمة الفعالة في نظم الإدارة العامة، من أجل تحديد التحديات ومواطن الضعف في القدرات المؤسسية والحوكمة العامة، بما في ذلك في البلدان المعرّضة للمخاطر والبلدان المتأثرة بالنزاعات والبلدان في مرحلة ما بعد النزاع وأقل البلدان نمواً.

الدروس المستفادة والتغيير المقرّر

22.86 والدرس المستفاد للبرنامج الفرعي هو أن التغيير في الذهنيّة والثقافة عموماً في الحوكمة العامة ضروري لتصير المؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة، وهي خطوة أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة. وبتطبيق هذا الدرس، يحسّن البرنامج الفرعي من عملية تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء ويعزز تبادل المعارف وأفضل الممارسات على المستويين الإقليمي والعالمي بشأن إصلاح الإدارة العامة وتحديثها وزيادة فعالية المؤسسات العامة العربية وخضوعها للمساءلة وقدرتها على الاستجابة من أجل زيادة اتساق السياسات والفعالية والشفافية كوسيلة للقضاء على الفساد في القطاع العام.

22.87 ويعرض مقياس الأداء (الجدول 22.22) التقدّم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف.

الجدول 22.22
مقياس الأداء

2021 (فعلي)	*2022 (فعلي)*	*2023 (فعلي)*	*2024 (مقرّر)*	*2025 (مقرّر)*
-	-	تلقي الدول الأعضاء المشورة بشأن الحلول العملية للتحديات المنهجية التي تواجهها نظم الإدارة العامة من أجل تقديم خدمات عامة أكثر فعالية	اعتماد دولة عضو واحدة على الأقل تدابير لتحقيق الشفافية من أجل مكافحة الفساد في القطاع العام	اعتماد دولة عضو واحدة تدابير لإصلاح نظام الإدارة العامة وتحديثه
				مشاركة الدول الأعضاء في شبكة إقليمية من الممارسين مخصصة لتحديث الإدارة العامة وإصلاحها، ولتعميم حوكمة عامة فعالة وشفافة